

حريق من نوع آخر في وزارة التنمية الاجتماعية على غرار حريق «الجبراء»

هل تقدم الوزيرة البلوشي استقالتها على خطى وزيرة الصحة الكويتية؟

كتب- عقيل الشيخ



وزيرة التنمية الاجتماعية فاطمة البلوشي

لعاطلين المتقدمين للعمل مقابل مبالغ طائلة ويقول المراقبون أن هذه الشركة تقوم بعمل نوع من التغطية على الفساد والتلاعب الذي يحدث في الوزارة.

لم تكن إستراتيجية المقابلات الوهمية هي الوحيدة التي انتهجتها الوزارة ، فالوزارة استغلت علاقتها المميزة مع رئيسة جامعة الخليج العربي لعمل دورات تدريبية قصيرة، لعدد كبير من الموظفين والموظفات في الوزارة من حملة الشهادة الثانوية لتأهيلهم ليشغلوا مناصب وشواغر لا تتاسبهم في مبنى الوزارة أو في مباني ومراكز تابعة للوزارة كالمراكز الاجتماعية في مدينة حمد والتي تشغل رئاسته أحدهم موظفة لا تحمل أي مؤهل أكاديمي ، أما العاطلين الجامعيين فيبقون بلا أي وظائف بل يكون مصيرهم عمل لا يناسب مستواهم التعليمي في حال تم توظيفهم. وتشير المصادر إلى أن الوزارة قامت بتوظيف أستاذة جامعية تحضر يوم واحد في الأسبوع لتشرف على مشروع حضانات الأطفال مقابل راتب شهري يقدر بـ ٢٠٠٠ دينار بحريني!

عدد عاطلي تخصصات العلوم الإنسانية التي من الممكن أن يوظف جزء منهم في الوزارة ما يقارب ٦٠٠ قتيل و جريح من الأحياء، بسبب قتل طموحهم وجرح محاولاتهم من قبل الوزارة. وكان لنا وقفة مع عدد من العاطلين من هذه التخصصات لنرصد تحركاتهم المستمرة في البحث عن عمل. (هـ.خ) أحد خريجي تخصص الخدمة الاجتماعية من جامعة البحرين أبدا انزعاجه الشديد من تعامل الوزارة معهم و أوضح تخوفه من أن يتم

انتهجت الوزارة نظرية المقابلات الوهمية والتي جاءت بعد تدخل من وزير العمل مجيد العلوي ، فقامت باستلام قوائم بعض العاطلين المسجلين في المشروع الوطني للتوظيف من حملة الشهادة الجامعية بطريقة تحايلية منها لعمل مقابلات لهم لتستفيد من ذلك إعلامياً لتوهم العاطلين والمسؤولين والمعنيين بأن الوزارة تقوم باختيار العاطلين على أساس الكفاءة و بدون تمييز. كما قامت الوزارة بعمل تعاقد مع شركة سعودية لإجراء اختبارات التوظيف

سلي الخيري يتخوف من تغيير قانون «الجمعيات»

طلباً للتحويل.

من جهته، قال رئيس صندوق سار الخيري السيد علوي المحفوظ: «هذا التصريح يعتبر بداية لخطوة إيجابية، إذ إنه كان يجب أن تؤخذ هذه الخطوة منذ البداية وخصوصاً أن الصندوق الخيري كانت تنتظر هذا التصريح منذ أن وافقت على التحويل إلى جمعية لذلك فإنه كان من المفترض أن يعمل بتصريح الوزارة في أول لقاء بين الصندوق والوزارة حتى ينتهي الإشكال».

وأضاف المحفوظ: «إن صدور مرسوم بقانون لتعديل جزئي في مرسوم 12 لسنة 1989م من دون أي معوقات يجعلنا نحن الصندوق نوافق على ذلك من دون أن نتردد، فالمرسوم بحسب الوزارة سيؤدي إلى تحويل الصندوق إلى جمعية بشكل سلس من دون الحاجة إلى تصفية أموال الصندوق كما هو مذكور في القانون الحالي (...). أتمنى من الوزارة أن تدفع بقوة بهذا التصريح إلى الجهات المعنية حتى تتمكن الصندوق من الخروج من هذا الإشكال الذي استمر أكثر من ستة ونصف (...) إن القانون الجديد سيتيح لبعض الصندوق من خلال بعض المواد عمل أنشطة لا يتاح إليها عملها إلا بعد التحويل».

مدينة عيسى الخيري
لوسط» أن تصريح
بلوشي بأن الوزارة
أن لتعديل المرسوم
نظم عمل الجمعيات
صناديق الخيرية
باجة إلى تصفية
القانون حالياً
القانون الجديد
وندية.

تغيير في صالح
مشيراً إلى أن
وتمنى أن تقوم
التي ستطراً
في يتم التأكد
، إذاً إرسال
اب في حال
بير.

الخيرية أن

إلان قانون التصفية كان هو أساس المشكلة في ال
(...) ولم يقتصر طلب تحويل الصندوق الخيري
جمعيات على الصندوق فقط، فاللجنة التحض
التابعة للاتحاد العام لصناديق البحرين الخ
(تحت التأسيس) دعت إلى إصدار قانون من نون الل
إلى حل الصندوق وتصفية أمواله».

من جانبه، رحب رئيس صندوق المرخ الخيري
السيد عقيل إبراهيم بهذا التعديل، مبيناً بأن هذا التعدي
سيكون في صالح الصندوق الخيرية، لأن هذا التعدي
سيساعد الصندوق على العمل تحت مظلة سند قانوني
وخصوصاً أن القانون سيتيح للصناديق إجراء الكلي
من الأنشطة التي لم يكن في السابق بالمقدور عملها».

وأكد إبراهيم أن مادة تصفية أموال الصندوق التي
كان ينص عليه القانون لم يكن لها داع منذ البداية
وإنه كان من المفترض أن تقوم «التنمية» بتعديل هذه
المادة منذ أن قدمت الصندوق موافقتها بالتحويل إلى
جمعيات.

يذكر أن وزيرة التنمية الاجتماعية فاطمة البلوشي
صرحت في اجتماع

لم يمض وقت طويل على تقديم وزيرة الصحة الكويتية الدكتورة معصومة المبارك استقالتها بعد أن لقي مريضان حتفهما نتيجة للحريق الذي اندلع بإحدى المستشفيات في بلدة الجبراء الواقعة على بعد ٣٠ كيلومترا غربي العاصمة. و لا نبالغ حينما نشبه ما يحدث في وزارة التنمية الاجتماعية في البحرين بحريق الجبراء الذي أطاح بالوزيرة بسبب ما خلفه من قتلى وجرحى، فالوضع في وزارة التنمية في البحرين يشهد حرائق ممتدة يوما بعد يوم تأكل الأخضر فقط والمتمثل في المساواة والعدالة والإنصاف والتنمية الحقيقية .

وسوف تفرز هذه التركيبة الفتوية مستقبلا غامضا وغير متوازن على أساس أن القواعد الرئيسية لهذه الوزارة الجديدة هي قواعد غير مركبة على أساس وطني ، خصوصا عندما تتحول بعض المؤسسات إلى ديوانيات شاي موزعة على عوائل معينة لهم ولن يتزوج منهم وأصدقائهم وأولاد الأهل . مشكلة التلاعب بالوظائف بدأت عندما صدرت بيانات بأن هيكلية الوزارة الوظيفية ما زالت تحت الدراسة والإعداد، بينما أشارت مصادر في ذلك الوقت إلى أن الوزارة انتهت من التصور مع وجود عدد كبير من الوظائف، وخصوصا وظائف الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين من الجنسين والسكرتارية والإعلاميين وغيرها. وتفاقت المشكلة عندما رفضت الوزارة التعاون مع المسؤولين في وزارة العمل بشأن المشروع الوطني للتوظيف بشكل قاطع رغم وجود عدد كبير من العاطلين في سوق العمل يمتلكون الشهادات الجامعية والكفاءة!

في يناير من عام ٢٠٠٥ عندما جاء المرسوم الملكي رقم (٢٩) القاضي بفصل قطاع الشؤون الاجتماعية عن وزارة العمل لتسقل الشؤون الاجتماعية كوزارة لوحدها تنفس العاطلون في تخصصات العلوم الإنسانية بشكل عام والعلوم الاجتماعية بشكل خاص الصعداء أملين أن يتسع صدر الوزارة لاستقبال طلباتهم على أقل تقدير إلا أن آمالهم سرعان ما تبددت ، لتستمر معاناتهم جراء الموقف السلبي من قبل الوزارة تجاه قضية العاطلين عن العمل. فلم يكن مستغربا هذا الأمر فالوزارة منذ بداية التأسيس انتهجت منهج التمييز الفتوي، و تلاعبت بالعدد الكبير من الوظائف الشاغرة المتوافرة ، نظرا للوظائف والأدوار الحيوية المرسومة للوزارة في المرحلة القادمة خصوصا في مجال ذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الدخل المحدود و فتح عدد من المراكز الاجتماعية في مختلف مناطق المملكة بتخصيص موازنة مالية مستقلة أكبر من ميزانية الوزارة الأم «العمل».

بعض من الوزراء عندما يتم توزيعه يعتبر أن الوزارة ملك خاص لهم ولأقربائهم وتيارهم السياسي وقد صنف البعض هذه الوزارة بأنها تمثل هذا النهج ، فالتعيينات التي قامت بها الوزارة في الإدارة العليا تمت بشكل فتوي أوضح من الشمس ، وجاء تعيين مسئولو الإدارات وعدد من المسئوليات بشكل فتوي وكان الوزارة ديوانية لهذه المجموعة من المنتمين لنفس التيار ، وحتى إذا كان هناك عنصر شاذ تم تعيينه لكسر هذه الفتوية فهو مجرد عنصر غير مفضل وخالي من الصلاحيات الواقعية ، ومن الملفت أيضا ما شهدته هذه الوزارة من تقلبات من وزارات ومؤسسات أخرى من اجل اقتناص فرص التنسيق الإداري الفتوي والقائم على سياسة تقريب الأقراب وإبعاد من سواهم .

أنتجت كل تلك السياسات تركيبة مختلفة لشكل الوزارة ولونها وطعمها ورائحتها التي باتت فيها الوطنية والمواطنة غريبة لأن كل ما أسس على باطل فهو باطل ، لأن كل مؤسسات الدولة يجب أن تبنى على قاعدة الكفاءة والقلب السليم في الجسم السليم ويجب أن تصبح لدينا وزارة شيعية وأخرى سنية فالكفاءة هي المعيار فقط ،